الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتعيين فراس أحمد الحامد محافظاً لطرطوس

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس مرسوماً بتعيين محافظ جديد لمحافظة طرطوس.

ويقضي المرسوم رقم ٢١٦ لعام ٢٠٢٣ بإنهاء تعيين عبد الحليم خليل محافظاً لمحافظة طرطوس، وتعيين فراس أحمد الحامد محافظاً لمحافظة طرطوس.

محافظ طرطوس الجديد فراس أحمد الحامد مواليد محافظة القنيطرة تسلم رئاسة عدة فروع لأمن الدولة آخرها فرع اللاذقية ٢٠٢١-٢٠٢٣ تقاعد برتبة عميد في الأول من تموز الماضي.

الحكومة توقف تصدير زيت الزيتون لتلبية احتياجات السوق

خبير زراعي لـ«الوطن»: قرار مهم جداً لأنه سيجبر التجار الذين احتكروا المادة للتصدير على طرحها في الأسواق

نوار هيفا

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس اليوم على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإصدار القرار اللازم لإيقاف تصدير مادة زيت الزيتون اعتباراً من ١/ ٩/ ٢٠٢٣.

ويأتي القرار في سياق الإجراءات المتخذة لتلبية احتياجات السوق المحلي من مادة زيت الزيتون بأسعار مناسبة، ونتيجة دراسة واقع الإنتاج والكميات المتوقع إنتاجها مقارنة مع الاحتياج الفعلي.

هذا ويشير كثير من تقارير التنمية الزراعية العالمية إلى توقعات بحدوث أزمة ضخمة مرتقبة داخل صناعة زيت الزيتون، إذ تمثل درجات الحرارة المرتفعة التي اجتاحت الكرة الأرضية هذا الصيف أنباء سيئة للغاية بالنسبة لأشجار الزيتون، وحذر خبراء صناعة زيت الزيتون من ارتفاع صاروخي في الأسعار ونقص محتمل في المعروض، وهو ما تمت الإشارة إليه في تقارير سابقة عن وصول مبيع تنكة زيت الزيتون إلى مليون ومليون ونصف المليون هذا العام بفعل قلة الموسم.

المهندس الزراعي عدنان الهيبة بين أن أهم قرار يمكن اتخاذه اليوم هو إيقاف تصدير المادة، والاعتماد على تخزينها لسد عجز السنوات القادمة، لافتاً إلى أن السبب الرئيسي اليوم في ارتفاع أسعار تنكة زيت الزيتون لمليون ونصف المليون هو احتكار التجار لها وتحكمهم بالسوق طمعاً بالتصدير، أما الآن فسيضطرون لتوفيره في الأسواق المحلية.

وأوضح الهيبة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ظاهرة المعاومة وراثية عند ثمرة الزيتون لكنها لا تعمم على كل مناطق سورية، بل تكون متناوبة بين مناطق الساحل والجبل، فالسنة التي تكون فيها الأشجار حاملة للثمار في منطقة مصياف على سبيل المثال، تكون غير حاملة في مناطق الساحل، ومن المحتمل خلال خمس السنوات القادمة أن تنخفض نسبة حمل الأشجار من (١٠-١٥) بالمئة، كما أنه من الطبيعي أن تؤثر ظاهرة الجفاف بشكل عام على أشجار الزيتون وبالتالي إنتاج الزيت ونسبته في الثمرة بالتالي ستزيد نسب المعاومة فيها.

وأشار الهيبة إلى أن الحل الوحيد لتلافي خطر سنوات الجفاف القادمة والمعروفة بظاهرة «النينو» هو وضع خطط استباقية وإسعافية بترشيد الإنفاق المخطط للزراعة، فبدل زيادة حجم وبدائع الاستيراد لتعويض النقص، استثماره بتوفير ظروف ملائمة للأشجار من أسمدة مدعومة والطاقة اللازمة للري، فاليوم حتى مشروعات الطاقة الشمسية لم تعد تفي بالغرض أو تسعف المزارع في عمله، بل زادت العبء بالتكاليف أكثر.

ولفت الهيبة إلى أن تأثير الجفاف لن يكون لمجرد خمس سنوات، فالأشجار الجافة تحتاج إلى سنوات مضاعفة كي تستعيد عافيتها وتدر ثمرها بالجودة نفسها وهو أمر ليس خفياً على أي خبير زراعي، إضافة لمخاطر تعرضها للحشرات القاتلة التي قد تخسرنا الكثير من الغطاء النباتي، مستبعداً وجود أي زيوت بديلة عن زيت الزيتون بالنسبة للقيم الغذائية أو حتى النوعية وبالتالي لا يمكن الاستعاضة ببدائل عنه.

غالون زيت الزيتون تجاوز المليون ليرة في اللاذقية

رئيس دائرة الأشجار المثمرة لـ«الوطن»: السعر عادي ولكن القدرة الشرائية ضعيفة

اللاذقية- عبير محمود

يستعر سعر زيت الزيتون في اللاذقية لحد تجاوز فيه الليتر حد الـ٥٠ ألف ليرة للمرة الأولى في المحافظة، ما جعل المادة تغلي بشكل كبير مع وصول سعر الغالون «٢٠ ليتراً» لمبلغ يتراوح بين ١ مليون و١,٢ مليون ليرة!

ويستغرب مواطنون من أن يصل سعر الليتر أو كيلو الزيت إلى هذه الأرقام في ظل موسم كان غير مسبوق وفقاً لتصريحات المسؤولين العام الماضي، ما يعني أن الإنتاج الوفير يجب أن يقابله وفرة في المادة وبالتالي أسعار معقولة وليس التي نشهدها في الفترة الحالية.

وطالب أهالي من محافظة اللاذقية بأن يكون زيت الزيتون مادة مدعومة لمحصول إستراتيجي وعدم السماح باحتكارها من التجار أو حتى مزارعين ممن يقومون بتخزين المادة للتحكم بسعرها في نهاية الموسم، ما يجعلها مفقودة على موائد ذوي الدخل المحدود بشكل خاص.

وبالعودة إلى مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا أكد لـ«الوطن»، أن التقدير الأولي لإنتاج الزيتون في محافظة اللاذقية لموسم ٢٠٢٣ يقرب من ٤٥ ألف طن، قائلاً إن هذه السنة تُعتبر «سنة معاومة» نظراً لطبيعة الحمل الغزير بموسم ٢٠٢٢ الذي وصل إلى ٢٥٢٠٠ طن بمتوسط ٢٥ كيلو غراماً للشجرة الواحدة (وهي كميات غير مسبوقة).

والمعاومة تعني أن بعض الأشجار المثمرة تنتج محصولاً أكبر من الحد الوسطي في عام واحد، مقابل محصول أدنى من المتوسط في العام الذي يليه، وبين دوبا أن مردود الشجرة لهذا الموسم متوسط ولا يتجاوز ٥ كيلو غرامات بأحسن الأحوال.

وأردف إن السبب بالدرجة الأولى يعود إلى المعاومة والأساس فيها قلة عمليات الخدمة وخاصة الحراثة والتسميد والتقليم يضاف إليها عدم توزع الأمطار خلال موسم تحريض البراعم الناشئة الذي يحتاج لساعات برودة أكثر من ٤٠٠ ساعة ورطوبة أرضية تتوفر من الأمطار الموزعة بشكل جيد عادة، ولكن هذا العام قلة الأمطار وعدم توزعها بشكل جيد وفترات ارتفاع الحرارة في شهري كانون الأول وكانون الثاني أثرا بشكل سلبي نسبياً في عملية العقد والإزهار إضافة إلى أن خدمة الأشجار ضعيفة نسبياً حتى إنه من المتوقع أن تكون نسبة القطعية قليلة نظراً للظروف الحالية من ارتفاع حرارة شديد وما يسببه من إجهاد للشجرة بشكل عام.

فيما يخص إنتاج الزيتون، أشار دوبا إلى أنه يتوزع في المناطق الأربع، اللاذقية، ١١٧٧٤ طن بمردود للشجرة الواحدة ٥ كيلو غرامات، منطقة الحفة، ٥٦٣٧ طناً، ٤ كيلو غرامات للشجرة، منطقة جبلة ١٧٦٢٩ طناً، ٥ كيلو غرامات للشجرة، وفي منطقة القرداحة ١٠٠٩٢ طناً بمعدل ٤ كيلو غرامات للشجرة الواحدة.

وذكر أن منطقة جبلة تُعتبر الأولى بالنسبة للمساحة والعدد، بمعدل ٣,٨ ملايين شجرة تليها اللاذقية ٢,٦ مليون شجرة، ثم القرداحة ٢,٤ مليون شجرة، والحفة ١,٦ مليون شجرة، بمجموع عدد الأشجار الكلي في المحافظة أكثر من ١٠,٥ ملايين شجرة، منها ٩,٦ ملايين شجرة مثمرة، وتبلغ نسبة البعل منها ٩٩,٦ بالمئة.

من جهته، قال رئيس دائرة الأشجار المثمرة في مديرية الزراعة عمران إبراهيم لـ«الوطن»: إن أسعار زيت الزيتون ارتفعت نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج وكل المواد بشكل عام.

واعتبر إبراهيم أن سعر زيت الزيتون حالياً «سعر عادي» ولكن القدرة الشرائية ضعيفة لجميع المواد سواء الرز أم غيره وليس فقط للزيت، مبيناً أن سعر زيت الزيتون الصناعي عالمياً يبدأ بـ٧٥ دولاراً للتنكة في حين أن الإكسترا يصل حتى ٨٩ دولاراً.

ونفى أن يكون للتصدير تأثير كبير على أسعار المادة محلياً، وقال: عملياً لدينا اكتفاء ذاتي وهناك هامش صغير للتصدير ليس بكبير والعام الماضي لم يتجاوز ٢٠ ألف طن من إنتاج المحافظة، ولكن حالياً لدينا شح بالمادة في السوق لأن الناس حالياً تخبئ الزيت خوفاً من الموسم المقبل لأنه موسم معاوم، والسعر الحالي في السوق يعتبر عادياً إلا أن القدرة الشرائية ضعيفة.

إبراهيم ضرب مثالاً بالقول: إن كان هناك شخص لديه غالونا زيت من مؤونته، واضطر أن يبيع غالوناً منها ليشتري حاجات أولاده المدرسية حالياً، فإذا قرر بيعه بـ٥٠٠ ألف ليرة هل سيشتري له حقيبة ولباساً مدرسياً؟ لا فهذه أسعارها تبدأ من ٢٠٠ ألف ليرة وما فوق! وهكذا بباقي المواد وغيرها.

وعن توقعات الزراعة بخصوص أسعار الزيت بالموسم المقبل، قال إبراهيم: من المتوقع أن يستقر سعر الزيت، وننتظر الإنتاج والإقبال على الشراء ليتم وضع المعايير الجديدة للموسم الجديد.

البنزين بـ٢٠ ألفاً والمازوت بـ١٥ ألفاً والغاز بـ١٣٠ ألف ليرة

محروقات «السوداء» بحلب في برجها العالي و«سادكوب» تتصدى بنشر جداول توزيع البنزين لأول مرة

حلب- خالد زنكلو

حلقت أسعار المشتقات النفطية في السوق السوداء بحلب عالياً، واستقرت في أعلى برجها العاجي مسجلة أرقاماً قياسية لم يسبق أن وصلت إليها قبلا، على خلفية تسعيرتها الجديدة التي فرضتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أخيراً.

وسجل البنزين ٢٠ ألف ليرة سورية لليتر الواحد في «السوداء»، على الرغم من شح الطلب بسبب ارتفاع سعره، والذي يوازيه قلة عرض المادة في السوق الموازية بسبب تأخر وصول رسائل البنزين إلى السيارات العامة والخاصة بموجب البطاقة الذكية، بواقع ١٠ أيام للأولى و١٧ يوماً للثانية.

ورجح متعاملون في سوق المشتقات النفطية لـ«الوطن» انخفاض سعر البنزين قليلاً عما هو عليه الآن في الفترة المقبلة، مع إلغاء مخصصات البنزين المباشر الذي كانت توفره بعض محطات الوقود والتي تحولت إلى البيع بالسعر النظامي كغيرها من المحطات، حيث من المفترض أن تنخفض مدة وصول الرسائل وأن يزيد عرض البنزين في السوق.

ولذلك، راحت محطات الوقود التي كانت مخصصة لبيع البنزين المباشر، والذي تراوحت مدة وصول رسائله من ٣٠ إلى ٤٥ يوماً، تتسابق في إرسال رسائل نصية إلى موبايلات أصحاب السيارات، تقول إحداها: «تؤكد سرعة رسائلنا، ٦ أيام للعمومي، ٩ للخصوصي»!.

كما ارتفع سعر المازوت في السوق الموازية إلى ١٤ أو ١٥ ألف ليرة لليتر الواحد، وأكثر من ذلك لدى شراء كميات قليلة، على حين بلغ سعر أسطوانة الغاز ١٣٠ ألف ليرة، بعدما تراوح سعرها بين ٦٠ إلى ٨٠ ألف ليرة قبل رفع أسعار المشتقات النفطية.

بدورها، نشرت شركة محروقات حلب، ولأول مرة، جداول بتوزيع مادة البنزين على محطات الوقود في مدينة حلب وريف المحافظة، والبالغ عددها ٥٣ محطة، وذلك حتى نهاية شهر آب الجاري ووفق الكميات الواردة إلى المحافظة.

> محطات تتسابق بالرسائل جذباً للسائقين

وجاءت المبادرة استجابة لمطالب أصحاب السيارات العامة والخاصة، الذين طالبوا على الدوام بمعرفة حصص محطات الوقود من المشتق النفطي، ليتسنى لهم معرفة مخصصاتها على مدار الأسبوع أو الشهر.

كما دعا أصحاب السيارات «محروقات» إلى الإفصاح عن مخصصات محافظة حلب من البنزين بشكل شهري لمعرفة مدد وصول رسائل المادة عبر البطاقة الذكية، وكذلك مقارنة حجم الكميات الواصلة إلى المحافظة مقارنة بباقي المحافظات.

ومن شأن ذلك، إتاحة الفرصة لأصحاب السيارات والدراجات تحويل مخصصاتهم من البنزين عبر «الذكية» من كازية لأخرى، بحسب مخصصات كل كازية ومدى قربها من صاحب الطلب «ويهمنا أن نعرف هل يتم توزيع المادة على الكازيات بالتساوي، بحسب عدد السيارات الخاصة والعامة والدراجات المسجلة لديها، بدل أن يكون التوزيع وكمية الإرساليات وفق الدعم وعلى مبدأ الخيار والفقوس»، وفق قول صاحب سيارة سياحية لـ«الوطن».

ويسود اعتقاد لدى الحلبيين أن محافظتهم لا تحظى بحصة كافية مقارنة بباقي المحافظات التي لديها عدد أقل من السيارات.

وتظهر جداول التوزيع أن عدد البطاقات المسجلة لدى إحدى الكازيات يتجاوز ١٢٨٠٠ بطاقة للسيارات الخاصة ويناهز ١٨٠٠ بطاقة لنظيرتها العامة وأكثر من ٢٠٠ بطاقة للدراجات، على حين لا يزيد عدد البطاقات لكل فئة على أصابع اليد الواحدة في بعض المحطات، بحسب قربها وموقعها الجغرافي، الأمر الذي ينعكس على عدد الإرساليات الواصلة إليها من البنزين على مدار أيام الأسبوع.